

Distr.: General
30 June 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم التقرير المرفق عن حلقة العمل التي عقدت لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا والحاليين في يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في تاريتاون هاوس (انظر المرفق). وقد وضع التقرير في صيغته النهائية على ضوء التعليقات التي وردت من المشاركين. وأعد التقرير النهائي وفقا لقواعد قصر تشاثام "Chatham House Rules"، وتولت كامل المسؤولية عن إعداد البعثة الدائمة لفنلندا.

واستنادا إلى التعليقات الإيجابية جدا التي تلقيناها من المشاركين، ستظل حكومة فنلندا ملتزمة برعاية حلقة العمل كحلقة سنوية. وتعرب حكومة فنلندا عن أملها في أن يسهم هذا التقرير، إلى جانب مساعدته في إطلاع الأعضاء المنتخبين حديثا على أساليب عمل المجلس وإجراءاته، في تحسين فهم أعضاء الأمم المتحدة عموما لما يكتنف عمل المجلس من تعقيد.

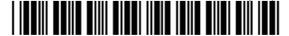
وأرجو ممتنة تعميم هذا التقرير باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيرستي لينتونين

السفيرة

الممثلة الدائمة لفنلندا

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”انطلاقة قوية“: حلقة العمل السنوية الثالثة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً

٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

مركز تاريتاون للمؤتمرات

تاريتاون، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا - بالتعاون مع مركز التنظيم الدولي التابع لجامعة كولومبيا، وشعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، حلقة العمل السنوية الثالثة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، وذلك خلال يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد أمكن من خلال حلقات العمل السنوية مساعدة الأعضاء المنتخبين حديثاً في التعرف على ممارسات المجلس وإجراءاته وأساليبه عمله حتى يكونوا قادرين على تحقيق ”انطلاقة قوية“ عندما ينضمون إلى المجلس في شهر كانون الثاني/يناير التالي. وأتاحت هذه الحلقات أيضاً لأعضاء المجلس الحاليين الفرصة للتفكير في عملهم في جو غير رسمي. والمقصود من حلقات العمل هو أن تكون مكاملة لجلسات الإحاطة السنوية التي يعقدها المعهد بشأن جوانب عمل المجلس.

وفي هذه السنة، تضمنت الأمسية الافتتاحية ملاحظات قدمها الأخصر الإبراهيمي، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام. وقد أبرز السفير الإبراهيمي، استناداً إلى خبرته الطويلة في جهود الأمم المتحدة للوساطة وبناء السلام، ما أحرز من تقدم حتى الآن والمجالات الخمسة التي تحتاج إلى مزيد من التحسينات. وتشمل هذه المجالات عدم كفاية المعارف، والموارد، وإدارة التوقعات، وسيادة القانون، والانتخابات، والداستير.

وتضمن برنامج اليوم الكامل الذي نُظِم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر خمس جلسات مائدة مستديرة تناولت المواضيع التالية:

أولاً - تطور الأدوار وأساليب العمل

ثانياً - لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة

ثالثاً - تنظيم العمل

رابعاً - توسيع نطاق المساهمات وأنشطة التواصل

خامساً - تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥: ما يعنيه ذلك فيما يخص مجلس الأمن

وبالنسبة للجلسة الثانية، المخصصة للجان والأفرقة العاملة، قُسم المشاركون إلى ثلاثة أفرقة فرعية أصغر لكي تتاح الفرصة للمناقشة وتبادل المعلومات عن الخبرات بشكل مكثف بدرجة أكبر.

الجلسة الأولى

تطور الأدوار وأساليب العمل

المديرة:

السفيرة إلين مارغريته لوي
الممثلة الدائمة للدانمرك

المعلقان:

السفير إمبر جونز باري
الممثل الدائم للمملكة المتحدة

السفير جانغ بيشان
نائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية

وأشارت مديرة المناقشة، مستهلة الجلسة، أنه لا يوجد سوى فرق طفيف غالباً من حيث الشكل بين الجلسات العلنية للمجلس والمشاورات المغلقة (غير الرسمية)؛ إذ يوجد نزوع في الحالتين إلى قراءة بيانات جاهزة بدلا من المشاركة في مناقشة تفاعلية واستراتيجية. ويخصص وقت أطول مما ينبغي أيضا للمناقشات الروتينية بشأن تمديد ولايات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يتمتع الرئيس بمزيد من الصلاحيات ومن سلطة التصرف فيما يتعلق بوضع جدول أعمال المجلس. كذلك، ينبغي أن تتضمن مائدة الغداء الشهرية التي يقيمها الأمين العام لأعضاء المجلس مناقشة تكون استراتيجية بدرجة أكبر وأقل تقييدا بطابع الإبلاغ الرسمي. وداخل نطاق المجلس، من المفهوم أن الأعضاء الدائمين غالباً ما يضطلعون بدور قيادي في معالجة البنود التي تستمر أمدا طويلا على قائمة جدول أعمال المجلس، في حين أن الأعضاء غير الدائمين غالباً ما يرأسون الهيئات الفرعية (ومنها على سبيل المثال لجان الجزاءات والأفرقة العاملة). ولكن حتى يتسنى إشراك الأعضاء المنتخبين إشراكا أكبر في

أعمال المجلس ذات الصلة بالصراعات، يمكن للأعضاء الدائمين العمل بالاشتراك مع الأعضاء غير الدائمين في معالجة حالات أزمات معينة.

إدخال تحسينات على أساليب العمل

أعرب المعلقان ومتكلمون آخرون عن نفس الشواغل التي تحدثت عنها مديرة المناقشة بشأن الطابع الرسمي المفرط لاجتماعات المجلس وما يفضي إليه ذلك من افتقار المناقشات إلى الطابع التفاعلي والبعد الاستراتيجي. ودعا المشاركون إلى عقد عدد أقل من المشاورات والاجتماعات، وجعل المداخلات أكثر إيجازاً وأقل تواتراً في المشاورات غير الرسمية، ومراعاة عنصر الزمن عند قراءة البيانات الجاهزة. ووفقاً لما ذكره عدة متكلمين، يمكن اختصار الزمن المخصص للإحاطات التي يقدمها ممثلو الأمين العام الخاضعون بحيث يتاح وقت أطول لطرح الأسئلة وللمناقشة. وسيتيح ذلك للمجلس إخضاع ممثلي الأمين العام الخاصين لمساءلة أوفى عن تنفيذ ولاياتهم، والاستراتيجية، ومدى انضباط البعثات. وفضلاً عن ذلك، يخصص وقت أطول مما ينبغي لإعداد البيانات الصحفية الصادرة عن المجلس، وهي مسألة ينبغي أن تتاح لرئيس المجلس سلطة أكبر للتصرف بشأنها.

ورأى أحد المتكلمين أن التقارير التي يقدمها متكلمون تابعون للأمم المتحدة ومتكلمون خارجيون بشأن المسائل الروتينية مفرطة في تواترها، الأمر الذي يُضيف إلى أعباء المجلس المتزايدة. وحدد المشاركون عدداً من الطرق التي تكفل تعزيز كفاءة المجلس. فعلى سبيل المثال، يمكن ترشيد جدول أعماله بتحاشي إدراج المناقشات عن المسائل التي ليس لها سوى صلة هامشية بالسلام والأمن. ويمكن تعزيز وسائل تكنولوجيا المعلومات المتاحة للمجلس من خلال توفير حواسيب حجرية في غرفة المشاورات واستخدام تقنيات إجراء المداولات عبر الفيديو في المشاورات الشهرية مع الممثلين الخاصين للأمين العام وغيرهم. وقال أحد المشاركين إنه سيكون من المفيد إعداد مجموعات معلومات إحاطة للأعضاء الجدد، في حين تساءل آخر عما إذا كان بوسع الأمانة العامة توزيع مذكرات إحاطتها المستقاة من المشاورات والاجتماعات على أعضاء المجلس.

ورأى عدد من المتكلمين، من بينهم المعلقان، وجود مجال لتحسين شفافية وفعالية أنشطة المجلس من خلال تعزيز التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع الأطراف الفاعلة الخارجية، مثل المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، بشأن المسائل المتعلقة ببناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات. وقال عدة متكلمين أن مآدب الغداء الشهرية مع الأمين العام ينبغي الإفادة منها للقيام بعملية تبادل آراء، تكون مثمرة بشكل أكبر وأكثر تركيزاً واتساماً بالطابع الاستراتيجي، بين رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحث متكلم آخر على التعاون بشكل أوثق مع الاتحاد الأفريقي، وذلك نظراً إلى أن المسائل الأفريقية تستغرق حوالي ٦٠ في المائة تقريباً من وقت المجلس. بيد أن متكلماً آخر حذر من أن إجراء مشاورات أوسع نطاقاً لا يفضي دوماً إلى نتائج أفضل. فعلى سبيل المثال، في أحيان كثيرة أضحت الجهود المبذولة للتواصل مع البلدان المساهمة بقوات، وذلك مثلاً من خلال الاجتماعات الرسمية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، كما هو منصوص عليه في القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، مفردة في رسميتها ولم يتمخض عنها سوى القليل من حيث تبادل وجهات النظر بفكر متحرر. ومع أنه من اللازم أن يواصل المجلس النظر في الطرق اللازمة لدعم شفافيته، عليه أن يتحاشى السعي وراء الابتكار كغاية في حد ذاته.

المناقشات المواضيعية

عبرَ المعلقان وغيرهما عن طائفة من الآراء بشأن قيمة المناقشات المواضيعية، التي يُسلم الجميع بأنها أضحت عنصراً رئيسياً من عناصر عمل المجلس. وأعرب المشاركون عن القلق بشأن التوازن بين المناقشات المواضيعية والمناقشات الخاصة ببلدان معينة، محذرين من أنه ينبغي للمجلس تفادي اضطراره بالمهام الموكولة لهيئات رئيسية أخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن ناحية أخرى، أكد متكلمون آخرون على فائدة المناقشات المواضيعية إذا اختيرت المواضيع بعناية. ومن أمثلة الممارسات ذات الجدوى في هذا الصدد المناقشة التي أجريت في الآونة الأخيرة عن بناء السلام، والتي تضمنت شهدت حواراً فيما دار بين أعضاء المجلس ورئيس البنك الدولي، والمناقشتان اللتان أجريتا حديثاً عن سيادة القانون بعد انتهاء الصراعات. وكما لاحظ متكلم آخر، فإن بعض أكثر التحديات شدة التي تواجهها أفريقيا ومناطق أخرى تتجاوز المفاهيم التقليدية للسلام والأمن. ويمكن من خلال المناقشات المواضيعية مساعدة المجلس على تركيز اهتمامه على هذه القضايا المعقدة والشاملة، والإفادة من الخبرات الخارجية القيمة في المناقشات المتعلقة بها.

بيد أن متكلمين آخرين نبهوا إلى ضرورة حفاظ المجلس على التوازن المناسب بين القضايا الموضوعية والمناقشات المتعلقة ببلدان معينة. وأشار إلى أن جدول أعمال المجلس عندئذ، أي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كان يتضمن ٢١ مسألة تخص بلدانا معينة و ٢١ مسألة مواضيعية. ومع كثرة ما يضاف من مسائل إلى عبء المجلس المثقل أصلاً، أثيرت تساؤلات عما إذا كان بوسع المجلس الوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين. وقال متكلمون آخرون إن المناقشات المواضيعية غالباً ما تكون شديدة العمومية، وليست ذات صلة كافية بالأزمات الراهنة التي يواجهها المجلس. واقترح أن

تتضمن المناقشات المواضيعية بيانات أكثر إيجازاً وأشد تركيزاً يقدمها متكلمون خارجيون، على أن يقترن ذلك بعملية متابعة أكثر شمولاً.

بناء السلام

لوحظ أن أنشطة بناء السلام صارت، خلال السنوات الأخيرة، تشغل نسبة متزايدة من اهتمام المجلس بصفة عامة. وينبغي في هذا الصدد الترحيب بإنشاء لجنة بناء السلام المقترحة باعتبار أنه خطوة إيجابية نحو تعزيز قدرات المجتمع الدولي بشكل عام في مجال بناء السلام. ومن الضروري أن تستوفي تلك القدرات الدعائم الثلاث لنجاح عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، وهي: '١' تحقيق استقرار الوضع الأمني، '٢' بناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون، و '٣' الانتعاش الاقتصادي. وشدد أحد المعلقين على أنه في الوقت الذي تقع فيه على المجلس المسؤولية الأولى عن السلام والأمن الدوليين، فإن مهمة بناء السلام ليست حكراً عليه وحده. ونظراً إلى أن عملية بناء السلام تشمل دائرة واسعة من الجهات المعنية، من اللازم أن يكون المجلس على دراية بما تسعى المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والعناصر الفاعلة المحلية إلى المساهمة به في الجهد المشترك.

الاجتماعات الوزارية

عقد المجلس في السنوات الأخيرة اجتماعات على المستوى الوزاري أكثر تواتراً. وأعرب معظم المتكلمين عن مشاعر متباينة تجاه هذه الممارسة. فقد أُشير إلى أن هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى قد تكون مفيدة في توجيه انتباه العالم إلى وجود خطر ناشئ يهدد السلام والأمن الدوليين. ويمكن لهذه الاجتماعات أن تفيد أيضاً في إظهار وحدة المجلس/أو تصميمه فيما يخص مسألة معينة. ولكن لوحظ أيضاً أن القيمة الجوهرية لتبادل الآراء على هذا المستوى الرفيع كانت ذات نتائج متباينة، وأن إشراك الوزراء أو رؤساء الدول في التفاوض بشأن قرارات أو بيانات المجلس يمكن أن تنجم عنه آثار لا يمكن التنبؤ بها. ووفقاً لما ذكره مشاركون عدة، ينبغي للمجلس أن يحتفظ بخيار الاجتماع على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة، في بعض الأحيان، بيد أن هذه الممارسة ينبغي ألا يُلجأ إليها كثيراً، أو بدون النظر فيها والتخطيط لها بعناية.

الجلسة الثانية

لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة

إثر ملاحظات استهلاكية موجزة قدمها السفير أدامانتايوس ث. فازيلاكيس، الممثل الدائم لليونان، انقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات فرعية لكي تتاح الفرصة للمناقشة

وتبادل الخبرات بشكل أكثر تكثيفا مع لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة. وأدار السفير فازيلاكيس إحدى جلسات هذه المجموعات الفرعية، أما جلستا المجموعتين الأخيرين فقد أدارتهما السفارة إلين مارغريته لوي، الممثلة الدائمة للدانمرك. ويرد أدناه ملخص تجميعي للمناقشات التي دارت في المجموعات الفرعية الثلاث.

وشدد عدة متكلمين على أهمية العمل الذي تقوم به اللجان والأفرقة العاملة، على الرغم من قلة تغطيتها الصحفية ومعرفة الجمهور بها. وتتيح الهيئات الفرعية وسيلة أساسية للتشجيع على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والإشراف على ذلك التنفيذ. ولكن توجيه أنشطة هيئة واحدة أو أكثر من هذه الهيئات يشكل عبئا كبيرا على الأعضاء غير الدائمين الذين يتولون عادة رئاسة هذه الأفرقة. وبالنسبة للأعضاء الجدد في المجلس، قد يبدو العبء ثقيلًا بوجه خاص. ويعتمد بعض الهيئات الفرعية اعتمادا كبيرا على الخبراء نظرا للطابع التقني لمعظم أنشطتها التنفيذية وتلك المتعلقة بالرصد. ولذا، فإن الاختيار الدقيق لهؤلاء الخبراء والإشراف الكافي على عملهم مسألة حاسمة الأهمية. وقد أُشير على سبيل المثال إلى أن بعض أفرقة الرصد نفسها بحاجة إلى توجيهات أوضح وإشراف أوثق. وقال أحد المشاركين إن الممثلين الدائمين هم الذين يرأسون بصفة عامة اللجان والأفرقة العاملة، ومع ذلك ثمة نزوع لعقد اجتماعات هذه اللجان والأفرقة على مستويات دنيا نسبيا، دون مساهمة سياسية كافية. وكما عبّر متكلم آخر، فإن اعتماد هذه الأفرقة على الخبراء هو في حد ذاته عامل يشدد على الدور الحاسم الذي ينبغي على الممثلين الدائمين القيام به في إدارتها. وأكد عدة مناقشين على أن أهمية العمل الذي تقوم به الهيئات الفرعية تضمن لها البقاء، ولكن متكلما آخر تساءل عما إذا كان المجلس قد صار معتادا فحسب على إنشاء المزيد من هذه الأفرقة مع نشوء تحديات جديدة.

وذكر أن بعض هذه الأفرقة يقوم بمعالجة المسائل المواضيعية، وأن بعضها يقوم بأدوار إجرائية، في حين تقوم أفرقة أخرى، مثل الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بكلتا المهمتين. وجرى التأكيد على أهمية التنسيق وتقاسم الدروس المستفادة في مجالات مثل الجزاءات ومكافحة الإرهاب، التي تقوم فيها عدد من اللجان بمهام مشابهة. ويمكن لرؤساء هذه الأفرقة عقد اجتماعات على نحو أكثر تواترا. واقترح عدة مناقشين أن تعود اللجان والأفرقة العاملة إلى المجلس بشكل أكثر انتظاما لمناقشة ما تواجهه من تحديات. وحث متكلم آخر الرؤساء من الأعضاء غير الدائمين على السعي لالتماس المشورة من الأعضاء الدائمين عند معالجة المسائل الأمنية الطويلة الأمد. وأشير إلى أن المجلس هو الذي يتحمل المسؤولية في نهاية المطاف عن عمل هيئاته الفرعية، وينبغي له استعراض أنشطتها بصفة أكثر انتظاما.

وجرت مناقشة مستفيضة، ولكن دون التوصل إلى توافق آراء، بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية وما إذا كان ينبغي تجديد عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لمدة أطول، وسأل أحد المشاركين عن السبب الذي يدعو إلى أن تعمل الهيئات الفرعية وفقا لقاعدة توافق الآراء، في حين أن المجلس نفسه لا يعمل بذلك؟ واقتراح أن يعقد المجلس حلقة عمل عن أساليب العمل، وإجراء حوار بشأن الدروس المستفادة المتعلقة بعمل الهيئات الفرعية. وقال متكلمون آخرون إنه ينبغي للمجلس أن يبذل جهودا أكبر لإصلاح أساليب عمله، بما في ذلك إنشاء فريق عامل لمناقشة مقترحات "مجموعة الدول الخمس" (انظر مشروع قرار الجمعية العامة A/60/L.49 المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦). وأعرب آخرون عن شكوكهم إزاء هذه المقترحات وإزاء الحكمة المتوخاة من إنشاء آلية رسمية لاستعراض أساليب عمل المجلس، في الوقت الذي أعربوا فيه عن موافقتهم على ضرورة أن تؤخذ وجهات نظر بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الحسبان. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كان إحياء عمل الفريق غير الرسمي أو إسناد مهمة استعراض أساليب العمل إليه هو مسألة لها ما يبررها، شدد عدة مشاركين على أن الممارسة السابقة التي كانت متمثلة في أن يتولى رئيس المجلس رئاسة الفريق تفضي حتما إلى عدم الاستمرارية في مداورات الفريق. وقيل إن إحدى الإمكانيات في هذا الصدد هي أن يشترك عضو دائم وعضو غير دائم في رئاسة الفريق العامل. (وإثر انتهاء حلقة العمل، اتفق أعضاء مجلس الأمن على أن تكون مدة رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأن تُستعرض عندئذ مدة الرئاسة، وأن يعمل الممثل الدائم لليابان رئيسا (مذكرة من الرئيس مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، S/2006/66)).

وكان عمل لجنة الجزاءات مثار تعليقات عديدة أيضا. ورأى أحد المتكلمين أن لجان الجزاءات تعمل كفرع تنفيذي لمجلس الأمن بحكم الواقع. وقيل إنه على الرغم من أن لجان الجزاءات تثقل كاهل الأعضاء الجدد بالعمل، لا سيما أولئك الذين لا توجد لديهم خبرة كبيرة فيما يتعلق بالجوانب التقنية لهذه اللجان، من المرجح صدور تكليفات تطبيق المزيد من نظم الجزاءات في المستقبل، إذ أنها تظل أداة المجلس التنفيذية الأولى. بيد أن وجود عدد أكبر من لجان الجزاءات يجعل البعض يعتقدون بوجود ضرورة لمزيد من التنسيق والاتساق. وكما هو الحال في مجالات عمل المجلس الأخرى، أوصي بأن يجتمع رؤساء لجان الجزاءات بصفة أكثر تواترا لمقارنة الدروس المستفادة. وعلى الرغم من أن الفريق العامل المعني بالمسائل العامة للجزاءات توقف عن نشاطه، فإنه يجري إحياءه. ورأى أحد المتكلمين أن تعدد لجان الجزاءات يثير مسألة ما إذا كان هناك حاجة كلجنة مستقلة ومجموعة من مسؤولي الرصد

يُعهد إليهم بمهمة العمل مع كل لجنة جزاءات على حدة. وتساءل المتكلم عما إذا كان بالإمكان توحيد هذه اللجان، من خلال إشراك الخبراء في العمل في أكثر من نظام واحد للجزاءات، أو الإذن بعملية إبلاغ إقليمية للدول الأصغر حجماً؟

وعلق عدة مناقشين على التعارضات المتكررة بين الاعتبارات السياسية في عملية حفظ السلام والاحتياجات إلى التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة من المجلس. وقيل إن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحديد الجهات المستهدفة من الجزاءات لضمان تحقيق الآثار القصوى المتوخاة منها على الأفراد المعنيين، والدرجة الدنيا من الآثار السلبية على السكان بصفة عامة، مع تحقيق الأهداف السياسية للمجلس في الوقت نفسه. ومن الضروري توجيه المزيد من الاهتمام لإدارة الموارد الطبيعية في المناطق المتأثرة بالصراعات التي استخدمت فيها إيرادات هذه الموارد لتأجيج الصراعات. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتسم المبادئ التوجيهية المتعلقة بحظر الأسلحة بالمرونة لتتيح التكيف حسب الظروف المتغيرة ميدانياً. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام أيضاً لمصادر الأسلحة. وفي أحيان كثيرة تحول الحدود السهلة الاختراق، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون تنفيذ عمليات حظر الأسلحة، ويقف عائقاً دون ذلك أيضاً ضعف المؤسسات في البلدان المجاورة. وذُكر أن من المفيد في بعض الحالات أن تتوافر لدى رئيس لجنة الجزاءات الخبرة الإقليمية ذات الصلة لفهم هذه الظروف. ومن الجهة الأخرى ذهب آخرون إلى القول بأن عدم ضلوع المجلس بشكل مباشر في أعمال هذه اللجان يساعد في منح عملها طابعاً محايداً. ويتعين على لجان الجزاءات أن تعتمد على المشورة التي يقدمها الخبراء، ولكن الاعتبارات السياسية والجغرافية هي التي تحدد بصفة عامة مدى نجاح أعمالها. وفي أحيان كثيرة لا تُطبق الجزاءات المفروضة من المجلس. وعلى الرغم من هذه العقبات، لوحظ أن أي تأخير في فرض الجزاءات وتنفيذها قد يفسره هذا الطرف أو ذاك على أنه تعبير عن عدم توافر الإرادة من جانب المجلس.

وكثيراً ما وجه النقد إلى المجلس لعدم وجود معايير واضحة لديه فيما يتعلق بإدراج أسماء الأفراد الذين تستهدفهم الجزاءات على القوائم، أو إزالتهم منها، بالإضافة إلى عدم وجود شفافية كافية في هذه المسائل. بيد أن متكلمين آخرين شددوا على أن وضع معايير موضوعية ودقيقة أمر بالغ الصعوبة. وقد لا تتسنى مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة عندما يضطر المجلس إلى العمل بسرعة على المستوى السياسي. وفي هذه الحالات، ينبغي تحقيق التوازن بين واجبات التدقيق والكفاءة. ومع ذلك، شُدد على أن الخبراء ليسوا مدعين عامين، كما أن لجان الجزاءات ليست محاكم. وحذر أحد المشاركين، في معرض تعليقه على البطء الشديد في الشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة، وفي معرض حثه رؤساء لجان الجزاءات على الاجتماع معاً للنظر في كيفية التعامل مع هذه المسألة، من أن عدة محاكم

أوروبية قد تطعن، في مرحلة ما، في قرار من قرارات المجلس المتعلقة بإدراج أسماء الأشخاص على القوائم. ورد متكلم آخر قائلاً إن توصل محكمة إلى هذه النتيجة من شأنه أن يقوض صلاحيات المجلس بموجب الفصل السابع. ووفقاً لما ذكره مناقش ثالث، فإنه من الخطر الاعتقاد بأن المجلس لديه صلاحيات مطلقة بلا قيود، مضيفاً أن أياً من ذلك لن يحدث إذا ما أخذ المجلس معايير حقوق الإنسان في اعتباره في مثل هذه الحالات. وتتمثل إحدى الإمكانيات في هذا الصدد في إنشاء وظيفة أمين مظالم، يمكن أن يتولاها موظف من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل من يلتمسون إزالة أسمائهم من القوائم، سواء فيما يتعلق بالقرار ١٢٦٧ أو بنظام جزاءات آخر مثل النظام المتعلق بليبيا. وأشار إلى أن مقدمي الشكاوى يحتاجون إلى جهة يقصدونها إذا ما تبين أن اللجوء إلى اللجنة أمر غير عملي.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، شُدد أنه على الرغم من وجود نوع من عدم الاتساق بين هيئات المجلس الفرعية الأربع الحديثة العهد نسبياً في هذا المجال، فإن إنشاءها قد ساعد على تعزيز الدفاعات العالمية ضد الإرهاب. وتتطلب لجنة مكافحة الإرهاب عملية إبلاغ كبيرة تقوم بها الدول الأعضاء، وهذا بدوره يزيد من عبء العمل الذي يتحمله أعضاء اللجنة وموظفوها. وفضلاً عن ذلك، أصبح العمل مصدر إحباط بصفة متزايدة مع كل جولة إبلاغ جديدة. وأوصي بأن تجري لجنة مكافحة الإرهاب استعراضاً سنوياً لعملها وتقدم بياناً إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن استراتيجيتها التطلعية. ومن ناحية أخرى، وُصف الفريق العامل المنشأ بموجب القرار ١٥٦٦ بأنه حل وسط غير موفق إلى حد ما، قُدر له أن يصبح "أبناً وحيداً" للمجلس مستقبلاً غير مضمون.

الجلسة الثالثة

تنظيم العمل

المدير:

السفير جان مارك دي لا سابلير

الممثل الدائم لفرنسا

المعلقان:

السفير بياني س. ميركادو

نائب الممثل الدائم لجمهورية الفلبين

السفير جورج دومترو

الممثل الدائم لرومانيا

أشار مدير الجلسة إلى أن تكاثر أعمال مجلس الأمن وأجهزته الفرعية جعل من الصعب على غير الأعضاء متابعة التطورات الجديدة. ويظل تحسين الشفافية يمثل أولوية هامة، وإن كان المجلس قد اتخذ عددا من الخطوات لإصلاح أساليب عمله على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية. وقد شملت تلك التدابير الاستعانة بمنسقين سياسيين، وإعداد برامج العمل الشهرية في وقت أبكر، وإشراك غير الأعضاء في المجلس في أعماله بشكل أوثق. وقد انعكس هذا التدبير الأخير في صياغة القرار الذي صدر مؤخرا بشأن كوت ديفوار. وما زال المجلس يمارس مرونته هذه بحسب الحالة، وذلك مثلا من خلال إعداد واستخدام "المشاورات غير الرسمية المغلقة" عند الحاجة.

ورأى أحد المعلقين أن الأمانة العامة هي بمثابة "اليد اليمنى واليسرى" للرئاسة. وقال إن الأمانة العامة، بتوفيرها المعلومات والعمل كذاكرة مؤسسية، تستطيع أن تساعد في تحقيق التكافؤ بالنسبة للأعضاء غير الدائمين. وإعرابا عن التأييد لتعليقات الرئيس بشأن الحفاظ على مرونة المجلس، قال إنه يتفق معه في أن من الخطأ وجود تقنين صارم للاتحة الداخلية للمجلس. وأبرز المعلق الثاني أهمية دور المنسقين السياسيين، الذين تكفل جهودهم تيسير عمل المجلس بصفة مستمرة حسبما تقضي به المادة ٢٨ (١). ووصف سرعة سير عمل المجلس واتساع نطاقه بأتهما يجعلان ممارسة العمل في المجلس "عملية تعلم دائمة".

دور الأمانة العامة

اتفق المشاركون على أن شعبة شؤون مجلس الأمن بإدارة الشؤون السياسية تقدم مساعدة ضخمة للأعضاء غير الدائمين بشأن ممارسات المجلس وأساليب عمله. فشعبة شؤون مجلس الأمن توفر المعلومات الأساسية للأعضاء المنتخبين الذين يستعدون لتولي الرئاسة، وهذا أمر بالغ الأهمية. وسأل أحد المشاركين عما إذا كانت لدى الشعبة وثيقة بشأن أساليب وإجراءات المجلس يمكن تقديمها لكي يستخدمها الأعضاء المنتخبون حديثا. وحث مشارك آخر الشعبة على المساعدة في الحفاظ على مرونة المجلس وذلك بالتوصية بإجراء تعديلات إيجابية للإجراءات بدلا من سرد السوابق.

المنسقون السياسيون

أشير على نطاق واسع إلى إقامة شبكة المنسقين السياسيين باعتبارها ابتكارا يلقي الترحيب. فقد استطاع أولئك المنسقون خدمة فرادى الوفود بتقديم رأي إضافي بشأن القضايا الفنية واستطاعوا كذلك خدمة المجلس عامة بضمان الاستمرارية وبالقيام بدور حاسم الأهمية في التحضير للرئاسة والاضطلاع بها، وبالعمل كشبكة لتبادل المعلومات

والتفاوض. ولكن أحد المشاركين قال إن المنسقين السياسيين بينما يعملون كجهات تنسيق أساسية، فإن عملهم بصفته هذه ليس "سياسياً". والأحرى أن السفراء هم المنسقون السياسيون العامون. ومع ذلك كان هناك اتفاق عام على أن المنسقين السياسيين يمثلون إضافة مفيدة، ويؤدون مهمة بالغة الأهمية لتولي وفودهم الرئاسة.

كفاءة الرئاسة وإدارتها للوقت ودورها

أشير إلى أن تعلم كيفية الاضطلاع بعبء عمل المجلس الثقيل والمتنوع يمكن أن يكون، بالنسبة للأعضاء الجدد، جانباً رئيسياً من عملية التعلم. وعلق عدد من المتحدثين على عبء عمل المجلس وكيف أصبح شاقاً. ونظراً لأن نسبة كبيرة من العمل تتولد ذاتياً، فقد أُشير إلى أن هناك الكثير مما يمكن أن يفعله أعضاء المجلس لتحسين الوضع. ويتمثل أحد الموقفات الرئيسية التي أُثيرت مرارا طوال حلقة العمل في نزوع الأعضاء إلى الإدلاء ببيانات معدة سلفاً، حتى في المشاورات غير الرسمية. فقراءة الكلمات تبطئ سير العمل وتحد من قدرة المجلس على إجراء مشاورات تفاعلية واستراتيجية. بيد أن أحد المشاركين أكد على أن العواصم تصر أحيانا على إحالات إلى نص مكتوب حرصاً على الفروق الدقيقة في المواقف السياسية ولضمان إعداد سجل دقيق لمحاضر الجلسات.

ورأى بعض المتحدثين أن جزءاً من المشكلة يرتبط بإدارة الوقت وتوزيعه بين مهام ذات أولوية أدنى ومهام ذات أولوية أعلى. فالتفاوض بشأن البيانات الصحفية، مثلاً، الذي يكون مطولاً في أغلب الأحيان، يشير ضمناً إلى نقص في الثقة بالرئيس. وفيما يتعلق بالمشاورات، أشار أحد المشاركين إلى أنه يمكن للرئيس، فيما يتعلق بالمسائل الروتينية، أن يحدد مقدماً أين يوجد توافق في الآراء وألا يدعو الأعضاء إلى التحدث إلا إذا كانوا غير موافقين. وقيل إن وقتاً أطول من اللازم يُنفق في التعليق على تقارير غير خلافية من إعداد الأمين العام. وقيل إن من الممكن الحد من هذه التزعة إذا مُنح الأعضاء وقتاً أطول قبل النظر رسمياً في التقارير أو طرح القرارات للتصويت.

الجلسة الرابعة

توسيع نطاق المساهمات وأنشطة التواصل

المدير:

السفير كيتزو أوشيما

الممثل الدائم لليابان

المعلقون

السفير مراد بن مهدي

نائب الممثل الدائم للجزائر

السفير بوديهوسي إيدوهو

الممثل الدائم لجمهورية بنين

السفير رونالدو موتا ساردنبرغ

الممثل الدائم للبرازيل

ركزت التعليقات الافتتاحية والمناقشة التي أعقبتها على ثلاث طرائق يسعى بها مجلس الأمن إلى توسيع نطاق المساهمات في عمله وكذلك جهود المجلس ذاته لزيادة إمكاناته في مجال التواصل هي: البعثات إلى الميدان؛ واتباع نهج أكثر شمولاً في مداولاته؛ وزيادة التفاعل مع وكالات الأمم المتحدة والخبراء والمنظمات غير الحكومية. وانصب قدر كبير من النقاش على كفاءة بعثات مجلس الأمن. وبينما كان هناك اتفاق عام على فائدتها، أُثيرت المسائل المتعلقة بالمعوقات من حيث الوقت والموارد، ومتى ينبغي الاضطلاع بهذه البعثات ومن ينبغي أن يشارك فيها، والاختصاصات والأهداف التي ينبغي أن تحدد لها. وفيما يتعلق بمسألة إشراك دول أعضاء أخرى وتوسيع نطاق التواصل مع الوكالات والخبراء والمنظمات غير الحكومية، أشار عدد من المتحدثين إلى أنه بينما كان هناك تقدم، ما زال مجلس الأمن لا يفعل ما يكفي لضمان الشفافية والشمول.

بعثات مجلس الأمن

كان هناك اتفاق بين الجميع على أن بعثات مجلس الأمن تمثل للأعضاء طريقة مفيدة للتوصل إلى فهم أكثر وضوحاً وعمقاً لظروف وتحديات الوضع في الميدان. بيد أن عدداً من المتحدثين قالوا إن تفصي الحقائق ليس إلا واحداً من أغراض عدة يمكن أن تخدمها هذه البعثات. فهي يمكن أن تُسهم في منع الصراعات وتحقيق الاستقرار وتسوية الأوضاع وفي نقل رسالة إلى الأطراف بشأن التزام المجلس ووحدته، بل وفي وضع الأساس لحل صحيحي في منتصف الطريق. وكان من البعثات الناجحة التي ذكرت تلك التي أُوفدت إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

وفيما يتعلق بمضمون وبرنامج بعثات مجلس الأمن، شدد أحد المشاركين على أهمية الحصول على مصادر مستقلة للمعلومات فيما يتجاوز المعلومات الواردة في التقارير الدورية للممثلين الخاصين. وينبغي من ثم أن تستهدف برامج البعثات التحري والتقييم ودعم وجود

الأمم المتحدة في البلد. وكما حذر أحد المعلقين، ينبغي ألا تصبح هذه البعثات جولات تفتيشية على حفظ السلام، وينبغي أن يضع المشاركون في الاعتبار أن المعلومات والتقييمات التي يتلقونها تصل إليهم من خلال منظور محاورهم. ومن الضروري، لكل ذلك، أن يكون لدى المجلس تقييم مستقل للأوضاع. وكانت هناك اختلافات في وجهات النظر بشأن ما إذا كان هناك نزوع إلى جعل برامج البعثات أكثر مما ينبغي. وشدد بعض المشاركين على أهمية سماع رأي المجتمع المدني المحلي ووكالات الأمم المتحدة والجهات غير الحكومية الفاعلة الأخرى، بينما قال آخرون إن البرنامج الذي تكون الأصوات فيه أكثر مما ينبغي يمكن أن يكون مثيرا للبلبل وأن تكون نتيجته عكسية.

وفيما يتعلق بالمعايير التي ينبغي أن يستخدمها المجلس عند الموازنة بين تكاليف ومنافع بعثة مقترحة، حث أحد المعلقين على بحث الوضع على أساس كل حالة على حدة. ففي بعض الحالات اعتبر إيفاد بعثات أصغر لا يشترك فيها جميع أعضاء المجلس خيارا مناسباً للاقتصاد في الموارد. وقيل إن من أمثل ذلك زيارة السفير أو شيما التي جرت مؤخرا إلى إثيوبيا - إريتريا. وأكد مشارك آخر على أهمية التوقيت. فهناك في بعض الحالات ميل إلى التعجل، ولكن ينبغي دائما أن يكون الهدف هو التوصل إلى نتائج ملموسة. وأشار أيضا إلى أنه بينما كان الأعضاء الدائمون هم الذين يتولون قيادة البعثات في الماضي، فإنه يمكن أيضا للأعضاء المنتخبين أن يأخذوا بزمام المبادرة، مثلما فعلت البرازيل مع البعثة المشتركة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى هايتي. وأشار أيضا إلى أن البعثات الجارية النظر فيها لعام ٢٠٠٦ تشمل غرب أفريقيا وأفغانستان وكوسوفو.

العمل مع الدول الأعضاء الأخرى

أشار عدد من المتحدثين إلى أن مجلس الأمن اتخذ عددا من الخطوات على مدى العقد الماضي لتحسين مستوى الشفافية والشمول. وقد أصبحت المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات أمرا منهجيا، وإن كان يمكن أن تكون أكثر حيوية ودينامية. وقد أفسح مجال أوسع للبلدان المعنية لتبيين آراءها قبل وبعد اتخاذ أي قرار. وكثيرا ما أخذت هيئات المجلس الفرعية بزمام المبادرة للاتصال بالجهات الفاعلة والدول الأعضاء الأخرى. بيد أنه يمكن إنحاز المزيد في المستقبل. وأشار أحد المعلقين إلى أن كثرة من الدول الأعضاء والجهات غير الحكومية الفاعلة ما زالت تشعر بأن علاقتها بالمجلس ضعيفة ومرتبطة بالظروف وغير متواصلة. وقد أخذ بعض القرارات التي تفرض التزامات على جميع الدول الأعضاء بدون مشاورات كافية. ويمكن أن يكون بناء توافق الآراء مفيدا جدا في مثل هذه الحالات. وكثيرا

ما يكون بالإمكان أن تعزز المساهمات من الدول الأعضاء التي يكون لديها اهتمام خاص أو خبرة خاصة بمشكلة ما مداولات المجلس وأن تحسّن النتائج.

ولمعالجة جوانب القصور هذه، قُدمت عدة اقتراحات. فتقرير المجلس السنوي إلى الجمعية العامة يمكن أن يكون تحليليا بدرجة أكبر. وتفاعلات المجلس مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تصبح أكثر انتظاما وأقل اتساما بالطابع الرسمي. ويمكن تنظيم جلسة تلخيصية يحضرها جميع الأعضاء في نهاية كل شهر. ويمكن لأعضاء المجلس تنظيم جلسات إحاطة أكثر تواترا لأعضاء مجموعتهم الإقليمية، باعتبار أن الأعضاء المنتخبين عليهم، كما قيل، مسؤولية خاصة عن الاتصال بغير الأعضاء. وتخفيفا من غلواء هذا الرأي، رأي البعض أنه إذا كان على المجلس واجب التواصل مع جميع الأعضاء، فإنه لا يمكن أن يكون معنى ذلك هو إطلاع الجميع على كل شيء.

المنظمات غير الحكومية والخبراء والوكالات

رأى عدد من المشاركين أن صيغة أربا تظل طريقة مفيدة لبثّ رؤى مستقلة ومعلومات حديثة في مداولات مجلس الأمن. وأبرز أحد المتحدثين أهمية تعزيز التواصل مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عن طريق بعثات المجلس، وليس فقط مع تلك الممثّلة في نيويورك. وينبغي ألا تقتصر المساهمات على المنظمات التي تتفق مع معظم أعضاء المجلس. إذ ينبغي سماع الآراء بكل اختلافاتها. ورأى المشاركون أن من الجوهرى للمجلس أن يستمع ويستجيب لشواغل الدول الأعضاء الأخرى، وكذلك لشواغل المجتمع المدني والجهات غير الحكومية الفاعلة الأخرى. بيد أن أحد المعلقين نبّه إلى أنه ينبغي ألا يسمح للمنظمات غير الحكومية بأن تتولى هي تحديد جدول أعمال المجلس.

الجلسة الخامسة

تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥: ما يعنيه ذلك فيما يخص مجلس الأمن

المدير:

السفير قسطنطين ك. دولغوف

نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي

المعلقان:

السفير ألبيرتو دالوتو

نائب الممثل الدائم للأرجنتين

السفير أوغسطين ب. ماهيغا

الممثل الدائم لجمهورية ترازيا المتحدة

حدد الرئيس المواضيع الرئيسية الخمسة للمجلس وهي: '١' لجنة بناء السلام؛ و '٢' مكافحة الإرهاب؛ و '٣' أفريقيا؛ و '٤' إصلاح الأمم المتحدة؛ و '٥' تعيين الأمين العام التالي. وقال إن المفاوضات بشأن تشكيل لجنة بناء السلام مستمرة في الجمعية العامة في الوقت الذي تنعقد فيه حلقة العمل. ومن المأمول أن تتفق الجمعية العامة قريبا على النص الخاص باتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. ووصف تنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن منع الصراعات، وخاصة في أفريقيا، بأنه يمثل تحديا. واستمر النقاش بشأن إمكانية إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. وشدد على أن اختيار الأمين العام التالي سيكون ذا أهمية كبرى للأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

مكافحة الإرهاب

أكد أحد المعلقين على أهمية تحقيق توافق آراء بشأن اتفاقية مكافحة الإرهاب، بالنظر إلى الفظائع التي حدثت مؤخرا في لندن ومصر واندونيسيا، وأكد على مكانة الأمم المتحدة بوصفها المحفل الطبيعي لوضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وقد عمل مجلس الأمن بنشاط على مدى العام السابق في التصدي للإرهاب، بينما طرح الأمين العام مجموعة مفيدة من الاستراتيجيات في الكلمة التي ألقاها في آذار/مارس ٢٠٠٥ في مدريد. ومع ذلك يبدو أن مفاوضات الجمعية العامة بشأن اتفاقية شاملة تتعثر أمام مشكلة تعريف أعمال الإرهاب. وفي إطار الثناء على جهود المجلس، أشار المتحدث آخر إلى أن لدى المجلس حاليا أربع هيئات فرعية مكرسة لمكافحة الإرهاب. بيد أن هذا التكاثر يتطلب الآن تنسيقا وترابطا أفضل للولايات.

لجنة بناء السلام

شدد أحد المعلقين على أهمية لجنة بناء السلام المقترحة في الجهود العالمية التي ترمي إلى تحقيق الانتعاش بعد انتهاء الصراعات، بما في ذلك الحاجة إلى شمول تلك اللجنة في عضويتها البلدان التي عانت من الصراعات وعواقبها. وسيكون لمجلس الأمن بالضرورة دور

هام عليه أن يؤديه في لجنة بناء السلام سواء على المستوى التنظيمي أو القطري. وأشار أحد المتحدثين إلى أنه سيكون على اللجنة، بوصفها هيئة استشارية، أن تجسد صدارة مجلس الأمن في مسائل السلام والأمن. وأشار متحدث آخر إلى أن بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون ستكون على الأرجح مرشحة لأن تلقى اهتماما مبكرا ومساعدة من اللجنة المقترحة. ومن اللازم أن تعزز عمليات بناء السلام قدراتها فيما يتعلق ببناء السلام، بما في ذلك في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وبناء المؤسسات للمهام المدنية من قبيل حقوق الإنسان والعدالة، والإغاثة الإنسانية. وأشار إلى أنه قد يكون على مجلس الأمن أن ينشئ هيئات فرعية إضافية للتعامل مع مختلف الجهات الفاعلة والمشاكل التي ينطوي عليها بناء السلام.

أفريقيا

رأى عدد من المتحدثين أن الاهتمام الدولي لا يزال من اللازم تركيزه على الاحتياجات الخاصة للقارة الأفريقية. وينبغي أن يضع مجلس الأمن في الحسبان كيف يمكن للقرارات المتعلقة بالمساعدة والدين والتجارة التي تُتخذ في العواصم الوطنية أن تؤثر على استقرار وأمن الدول الأفريقية. وينبغي أن يبقى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على بناء السلام أولوية طويلة الأجل لمجلس الأمن وكذلك المهمة العاجلة المتمثلة في إقامة روابط أوثق مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد. ووصف أحد المعلقين القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بأنه بمثابة "منجم ذهب" لمقترحات عملية لمنع الصراعات في أفريقيا. بيد أنه نبّه إلى أن تنفيذ هذه الأفكار يتطلب الكثير.

تعيين الأمين العام التالي

حث أحد المتحدثين الأعضاء الدائمين على توخي الحرص فيما يتعلق بالاعتراض على مرشحين واعددين لشغل منصب الأمين العام؛ وأشار أيضا إلى أنه ينبغي عدم استبعاد المرشحين من البلدان الكبيرة أو من الأعضاء الدائمين على أساس جنسيتهم فقط. واقترح أحد المشاركين إعداد اختصاصات المنصب حتى يتسنى للدول الأعضاء الموازنة بشكل أفضل بين مزايا المرشحين المختلفين. وأشار آخر إلى أنه ينبغي في اختيار المرشحين إعطاء أسبقية لمنطقة آسيا. وقال متحدث ثالث إن الجدارة، وليس التناوب الجغرافي، ينبغي أن تكون المعيار الرئيسي لاختيار الأمين العام التالي، وذلك لأنه اختيار حاسم الأهمية في مرحلة بالغة الأهمية من حياة المنظمة.

قضايا الإصلاح الأخرى

رحب عديد من المشاركين بإعلان رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ مبدأ المسؤولية عن الحماية. وأشار أحد المتحدثين إلى أن ذلك إنجاز بالغ الأهمية، إذ أن هناك خوفا شديدا في منطقتيه التي يمكن فيها استخدام هذا المبدأ لترشيده التدخل بدعوى الحماية. بيد أن من المفهوم الآن أن مبدأ المسؤولية عن الحماية يجب ألا يطبق سوى على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وأن المجلس سينظر في استجابات غير قسرية قبل أي لجوء إلى إجراء جماعي. بمقتضى الفصل السابع.

أما مسألة إصلاح مجلس الأمن فأثارت عددا قليلا فقط من التعليقات العامة ومع ذلك أشار أحد المتحدثين إلى أن مجلس الأمن الحالي لا يمثل بما فيه الكفاية الدول الأعضاء عامة. فهناك، وفقا لحساباته، سبعة من أعضاء المجلس الحاليين الخمسة عشر ينتمون، أو يتطلعون إلى الانتماء، إلى الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأخرى، بينما يشغل أعضاء حركة عدم الانحياز الأكبر بكثير أربعة مقاعد فقط حول طاولة المجلس. وأشار آخرون إلى أن المحادثات في حلقة العمل أكدت أن أي إصلاح للمجلس ينبغي أن يتجاوز بكثير مجرد تكوينه.